

بخصوص البند 1.5 من جدول
الأعمال

مجلس الأمناء

03-02 يونيو 2021

بند جدول الأعمال: مسودة سياسة الاستثمار

ملخص

نظرًا إلى المبالغ الكبيرة من الأموال السائلة التي احتفظ بها اتحاد IPPF في عام 2020، وتراوحت من 33 مليون دولار أمريكي إلى 61.7 مليون دولار أمريكي وأن اتحاد IPPF سوف يتلقى أموالاً طويلة الأجل من الجهات المانحة، بما في ذلك الأموال المحتفظ بها للجمعية العضو في الرأس الأخضر، من الحكمة أن يضع اتحاد IPPF سياسة استثمار قوية وعملية، يمكن تطبيقها لتعزيز العوائد ضمن مستوى المخاطر التي قد يعتبرها الأمناء مقبولة.

ووفقًا لذلك، قُدمت مسودة سياسة الاستثمار إلى لجنة C-FAR في 26 فبراير و 26 مارس و 14 مايو 2021 ومجلس الأمناء في 4 مارس 2021. وأدرجت جميع الآراء/التوصيات الواردة من لجنة C-FAR ومجلس الأمناء في مسودة سياسة الاستثمار المطروحة في هذه الورقة.

الإجراء المطلوب:

وبناءً على توصية لجنة C-FAR، يتعين على مجلس الأمناء نظر والموافقة على مسودة سياسة IPPF للاستثمار.

1. الخلفية والغرض

1.1. يحتفظ اتحاد IPPF خلال العام بفائض نقدي من احتياطاته/ صناديقه المخصصة وأيضًا أموال نيابةً عن جمعية عضو تحتاج إلى استثمارها في أنسب المنتجات الاستثمارية لتعظيم العوائد إلى أقصى حد بما يتناسب مع مستوى المخاطر الذي يعتبره الأمناء مقبولًا.

2.1. وتسلب سياسة الاستثمار الضوء على صلاحيات الأمناء للاستثمار (وفقًا لقانون اتحاد IPPF لعام 1977)، وأهداف الاستثمار، ومستوى المخاطرة الذي يعتبر مقبولًا وتضع، ضمن تنفيذها، الاستراتيجيات التي يتعين اعتمادها لتحقيق أهداف الأمناء ومسؤولياتهم المحددة للإشراف على الاستثمارات في اتحاد IPPF.

3.1. ومن باب الإيضاح، لا يهدف اتحاد IPPF إلى بناء مؤسسة وافية.

2. نطاق صلاحيات الاستثمار

1.2. لم يضع قانون اتحاد IPPF لعام 1977 أي شروط أو قيود على صلاحيات اتحاد IPPF للاستثمار. وتشمل صلاحيات اتحاد IPPF الفرعية الواردة في قانون اتحاد IPPF لعام 1977 ما يلي:

5. (8) "تعيين أي شخص أو أشخاص (سواء كانوا مؤسسين أو لم يكونوا)، سواء كانوا بنكا أو مؤسسة استثمارية أو عضوًا في بورصة أوراق مالية معترف بها أو هيئة مهنية لقبول أي ممتلكات تخص اتحاد IPPF أو تهمة والاحتفاظ بها عهدةً لاتحاد IPPF وتنفيذ والقيام بجميع ما قد يلزم من أعمال وأفعال وأمور فيما يتعلق بأي عهدة من هذا القبيل وتقديم الأجر لهذا الأمين أو لهؤلاء الأمناء".

2.2. ولممارسة الصلاحيات المخولة أعلاه، يرغب اتحاد IPPF الآن في طرح هذه السياسة لتقديم توجيهات بخصوص الكيفية التي يود أن تُدار بها استثماراته في المستقبل.

3. المسؤوليات

1.3. تحدد مفوضية المؤسسات الخيرية "Charity Commission" صلاحيات الأمناء في الاستثمار وواجباتهم. من الناحية القانونية، من واجبات الأمناء:

(1) معرفة والتصرف ضمن صلاحيات مؤسستهم الخيرية للاستثمار.

(2) بذل العناية والمهارة اللازمتين عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

(3) اختيار الاستثمارات المناسبة لمؤسستهم الخيرية؛ وهذا يعني مراعاة:

(أ) مدى ملاءمة الاستثمارات لاتحاد IPPF.

(ب) الحاجة إلى تنوع الاستثمارات.

(4) أخذ النصيحة من خبير في شؤون الاستثمار ما لم يرى الأمناء عدم الأخذ بهذا الرأي المهني لسبب وجيه موثق جيدًا ومتفق عليه من خلال إجراءات الحوكمة ذات الصلة.

- (5) الالتزام بالمتطلبات القانونية المعمول بها إذا كانوا يعترضون الاستعانة بشخص ما لإدارة الاستثمارات نيابة عنهم.
- (6) المراجعة الدورية للاستثمارات مرتين في السنة على الأقل.
- (7) شرح السياسة الاستثمارية في تقرير الأمناء السنوي.

4. أهداف الاستثمار

1.4. أهداف استثمار اتحاد IPPF هي:

- (1) الحفاظ على سيولة كافية لإدارة المتطلبات النقدية اليومية.
- (2) التأكد من توافر النقد دائماً لتلبية الاحتياجات المالية الفورية والقصيرة الأجل (أي ثلاثة أشهر).
- (3) استثمار الأموال القصيرة الأجل المحددة بناءً على الأنماط السابقة للتدفقات الواردة والصادرة على النحو المبين في توقعات التدفق النقدي المستقبلية، في منتجات قصيرة الأجل قليلة المخاطر تحافظ على قيمة الأموال المستثمرة وتعززها.
- (4) استثمار الأموال الطويلة الأجل (كذلك المحتفظ بها نيابة عن جمعية عضو) لتعظيم عوائد الاستثمار لأقصى درجة من خلال الفوائد والأرباح وزيادة قيمة رأس المال وما إلى ذلك وفقاً لمستوى المخاطر المقبول (على النحو المحدد في هذه السياسة) على أساس طويل الأجل.
- (5) الاستثمار في منتجات بسيطة لا تدير المخاطر المالية التي يتحملها اتحاد IPPF فحسب، بل تقل أيضاً مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها، من حيث عدم الاستثمار في أنواع معينة من المنتجات/ الشركات، التي قد تتعارض مع رؤيته ورسالته وأهدافه المعلنة.

5. تعريف المخاطر وتوجيهات السياسة

- 1.5. من المعروف أن المخاطر جزء من عملية الاستثمار ويجب إدارتها. ويأخذ اتحاد IPPF المخاطر التالية بعين الاعتبار ويتناول كلاً منها في سياسته على النحو الآتي:

- (1) **مخاطر الطرف المقابل** هي مخاطر تخلف الشركة التي يقوم معها IPPF بأعمال استثمارية (مثل البنك أو مدير الاستثمار) عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية. وليحمي اتحاد IPPF نفسه من تلك المخاطر، لن يستثمر إلا من خلال البنوك¹ ومديري الصناديق الذين يخضعون للوائح تنظيمية سليمة (أي متوافقة تماماً مع المتطلبات التنظيمية القضائية).
- (2) **مخاطر الاستثمار** موجودة أصلاً في أي استثمار لأنها قد تولد عائداً منخفضاً أو تؤدي إلى فقدان جزء من المبلغ المستثمر (أو المبلغ كله). ونزوع اتحاد IPPF عموماً إلى المخاطر **ضعيف**. ومع ذلك، عندما يستثمر اتحاد IPPF على المدى الطويل في صندوق استثماري، سوف يُسمح باستثمارات معينة متوسطة إلى عالية المخاطر لزيادة إمكانية تحقيق عائد أعلى، وهذا إذا كانت المخاطر متنوعة فقط ضمن محفظة متوازنة (من حيث أمنها ومستوى عائدها).

(3) تتعلق **مخاطر العملة** بمخاطر سعر الصرف للاحتفاظ بالاستثمارات بعملات غير العملة التشغيلية لاتحاد IPPF. وسوف يستثمر اتحاد IPPF أصوله بالعملة التي كانت قُومت بها في الأصل ما لم يكن هناك طلب (من جهة مانحة مثلاً) للاحتفاظ برصيد فائض نقدي بعملة أخرى.

(4) وقد تؤدي **مخاطر أسعار الفائدة** إلى انخفاض في قيمة رأس المال الحقيقي للاستثمار. وسوف يقلل اتحاد IPPF من تعرضه للاحتفاظ بمنتجات الدخل الثابت طويلة الأجل في البيئة الحالية ذات معدلات الفائدة المنخفضة لتجنب انخفاض القيمة بقيمتها الحقيقية.

6. الرغبة في المخاطرة

1.6. يحدد الأمانة مدى رغبتهم في المخاطرة، والتي يتم من خلالها إجراء الاستثمارات.

2.6. تضع الرغبة في المخاطرة في الاعتبار فئات المخاطر على النحو المحدد في المادة 5 من هذه الوثيقة.

3.6. يتضمن بيان الرغبة في المخاطرة الآتي:

(1) تحديد أولويات المخاطرة، بناءً على التأثيرات والاحتمالات.

(2) موقف الأمانة (بمعنى الرغبة في المخاطرة) نحو هذه المخاطر.

(3) الإجراءات الرقابية التي يتخذها IPPF للتخفيف من هذه المخاطر.

(4) القدرة على الخسارة، بمعنى قدرة IPPF على استيعاب الانخفاضات في قيمة الاستثمارات.

(5) المبلغ المتاح للاستثمار.

¹ تعوض Financial Services Compensation Scheme في المملكة المتحدة صاحب الحساب بما يصل إلى 85,000 جنيه إسترليني لكل بنك في حال إخفاق أحد البنوك المعتمدة في المملكة المتحدة.

7. استراتيجية الاستثمار

1.7. يبني اتحاد IPPF استراتيجيته الاستثمارية على أساس احتياجاته من السيولة على النحو المبين في توقعات التدفق النقدي المجمع. وقد يُستثمر النقد الفائض لثلاثة أشهر من متطلبات التدفق النقدي في منتجات قصيرة الأجل منخفضة المخاطر حيث سيتم الاحتفاظ برأس المال. وتشمل هذه المنتجات:

(1) حسابات الودائع القصيرة الأجل.

(2) أموال ثابتة الأجل مضمونة من البنك (درجة الاستثمار AAA -A).

(3) أدون وسندات الخزنة الصادرة عن الحكومات ذات التصنيف العالي (درجة الاستثمار AAA -A).
الملحق أ يوضح تصنيف درجات الاستثمار ويستعرض أمثلة على التصنيفات الحالية للمنتجات.

2.7. وبالنسبة للأصول طويلة الأجل، يجوز لاتحاد IPPF تعيين مدير استثمار للاستثمار في محفظة بهدف تحقيق عوائد طويلة الأجل. وفي حال الحاجة إلى الوصول الفوري إلى الأموال قيد الاستثمار، يجوز فتح هامش وتسهيل ائتماني على أساس هذه الأموال. وللبقاء ضمن الحدود المتوازنة للمحفظة والسماح ببعض المرونة في إدارة محفظة الاستثمار، سوف يستهدف IPPF تخصيص الأصول التالية:

نطاق التداول المسموح	المخصصات الاستراتيجية	فئة الأصول
5% +/-	5%	النقد
10% +/-	60%	الأسهم
10% +/-	35%	الدخل الثابت والأسهم الممتازة

8. الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية

1.8. يجوز لأمناء IPPF، من وقت لآخر، فرض قيود و/ أو اقتراح مجالات للاستثمار فيها، مع التأكد من عدم تجاوز نطاق الاستثمار الشامل على النحو المبين في البند 2.6.

2.8. قرر أمناء اتحاد IPPF عدم امتلاك استثمارات مباشرة أو غير مباشرة² في شركات متورطة في أعمال تتعلق بالآتي:

(1) تصنيع وتوزيع وبيع الأسلحة النارية أو غيرها من الأسلحة،

(2) المقامرة،

(3) الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز

(4) التبغ.

3.8. قرر أمناء اتحاد IPPF عدم امتلاك استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في شركات ثبت تورطها في ممارسات غير أخلاقية مثل:

(1) الاتجار بالبشر

(2) عمالة الأطفال

(3) الرشوة والفساد

(4) غسل الأموال

(5) تمويل الإرهاب

(6) دعم أو التعامل مع الأفراد/المنظمات/ الدول المفروض عليها قيود وفقاً لعقوبات مالية محددة

4.8. قرر أمناء اتحاد IPPF أيضاً، حيثما أمكن، البحث الدؤوب والاستثمار في الشركات التي:

(1) تعزز المساواة بين الجنسين، وتعزز وتُدرك تمثيل المرأة في الأدوار القيادية تحديداً.

(2) الطاقة المتجددة.

(3) أعمال أخرى صديقة للبيئة تسهم في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

5.8. سوف يبذل IPPF ما في وسعه لضمان تلبية المتطلبات المدرجة في 2.7 إلى 4.7. وإذا تبين وجود انتهاكات، فسوف يقوم IPPF بالتصفيّة في أقرب وقت ممكن واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتجنب حدوث الانتهاكات مرة أخرى.

² قد يكون الاستثمار في شكل أسهم أو سندات أو سندات شركات أو صناديق مشتركة و/ أو أي منتجات استثمارية قد تكون متاحة كاستثمارات مسموح بها للجمعيات الخيرية في المملكة المتحدة.

9. التنفيذ

1.9. سوف يتولى مجلس الأمناء أو لجنته المكلفة

- (1) مراجعة سياسة الاستثمار هذه كل سنتين.
- (2) مراجعة استراتيجية الاستثمار دوريًا ومراقبة الأنشطة الاستثمارية حسب هذه السياسة.
- (3) التأكد من أن موظفي اتحاد IPPF لديهم المهارات المحددة اللازمة لإدارة الاستثمارات أو إذا كان من الأفضل الاستعانة بمدير للاستثمارات.
- (4) في حالة الضرورة، الإشراف على الدعوة الرسمية لتلقي طلبات تعيين مدير واحد أو أكثر للاستثمار للعمل إما بصفة استشارية أو بصلاحيات تقديرية لاتخاذ قرارات بشأن استثمارات اتحاد IPPF نيابة عن الأمناء ضمن إطار سياسة الاستثمار.
- (5) الموافقة على البيان الخاص بهذه السياسة في حال إعطاء أي صلاحيات تقديرية لمدير الاستثمار.

2.9. وتمشيًا مع توجيهات السياسة المطروحة، سوف تقوم الإدارة بالآتي

- (1) تنسيق أعمال الإدارة اليومية للاستثمارات بما في ذلك فتح وإنشاء حسابات الاستثمار، وإدارة العطاء واختيار مديري الاستثمار واتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى فيما يتعلق بإدارة الاستثمار.
- (2) الاتفاق مع مديري الاستثمار على المعايير والأهداف الملائمة لقياس الأداء.
- (3) تلقي تقارير منتظمة من مديري الاستثمار ومراجعة أداء الاستثمارات. وإذا كانت الاستثمارات ضعيفة الأداء، سوف يسعى الأمناء إلى فهم الأسباب وما إذا كانت مقبولة.
- (4) التأكد من توفير التدريب المناسب للموظفين لبناء القدرات الداخلية.
- (5) إحاطة مجلس الأمناء و/ أو لجنته (لجانه) المكلفة بانتظام حول أداء الاستثمارات، والعوائد المقبوضة، وفتح أو إنشاء الحسابات، ومتطلبات تغيير مدير الاستثمار، إلخ.

10. الرقابة على الإصدارات

الإصدار	تاريخ النفاذ	تاريخ المراجعة	المالك	تاريخ الاعتماد
الإصدار رقم 1	03 يونيو 2021 (رهناً بموافقة مجلس أمناء اتحاد IPPF)	26 فبراير 2021 26 مارس 2021 14 مايو 2021 (من قبل لجنة المالية والتدقيق والمخاطر)	مدير - المالية والتكنولوجيا	--- يونيو 2021

الملحق أ

درجة الاستثمار تصنيف تحدده وكالات التصنيف الائتماني لسندات الدخل الثابت والأذون والأوراق المالية ويشير إلى انخفاض مخاطر التخلف عن السداد. ويحدد التصنيف الجدارة الائتمانية للشركات بناءً على قوتها المالية وهيكلها، وبياناتها السابقة، وإمكانات نموها. وتحصل الشركات على تصنيفات ائتمانية جيدة إذا كانت تتمتع بمستويات جيدة في الاستدانة وسداد الديون وإمكانية تحقيق مستويات نمو وأرباح جيدة.

علمًا بأن تصنيفات السندات ليست ثابتة وإنما تتغير بسبب العديد من العوامل الاقتصادية والصناعية والتنظيمية.

وتستخدم مؤسسة Standard and Poor's و Fitch التصنيفات التالية لتحديد درجة الاستثمار:

درجة الاستثمار	فائقة	AAA
		+AA
		AA
		-AA
	عالية	+A
		A
		-A
	متوسطة أعلى	+BBB
		BBB
		-BBB
	متوسطة أدنى	

وفيما يلي أمثلة حالية:

AAA - سندات الشركات الصادرة عن Johnson & Johnson و Microsoft

A - صندوق بنك باركليز ثابت الأجل

-A - صندوق RBS International ثابت الأجل

السندات ذات التصنيف الائتماني المنخفض (+BB إلى D) هي سندات غير مرغوب فيها أو درجتها غير استثمارية.